

Distr.: General
12 December 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة الرابعة

جنيف، ١٢-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

تقرير لجنة التجارة والتنمية عن أعمال دورتها الرابعة

المحتويات

الصفحة

| | | |
|----|--|----------|
| ٢ | الاستنتاجات المتفق عليها | أولاً - |
| ٣ | موجز الرئيس | ثانياً - |
| ٣ | افتتاح الدورة | ألف - |
| ٧ | تقارير اجتماعات الخبراء | باء - |
| ١٤ | تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة | جيم - |
| ٢٠ | مسائل أخرى | دال - |
| ٢٠ | اختتام الاجتماع | هاء - |
| ٢١ | المسائل التنظيمية | ثالثاً - |
| ٢١ | افتتاح الدورة | ألف - |
| ٢١ | انتخاب أعضاء المكتب | باء - |
| ٢٢ | إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل | جيم - |
| ٢٢ | اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية | دال - |
| ٢٣ | الحضور | مرفق |

أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها^(١)

إن اللجنة،

١- تحيط علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدّد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية عن أعمال دورته الرابعة (TD/B/C.I/MEM.2/20)؛ وبتقرير اجتماع الخبراء المتعدّد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي، عن دورته الرابعة (TD/B/C.I/MEM.3/12)؛ وبتقرير اجتماع الخبراء المتعدّد السنوات بشأن النقل وتيسير التجارة عن أعمال دورته الرابعة (TD/B/C.I/MEM.1/12)؛ وبتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة عن أعمال دورته الحادية عشرة والثانية عشرة (TD/B/C.I/CLP/18 و TD/B/C.I/CLP/12)؛

٢- تعرب عن تقديرها لتقديم تقارير اجتماع الخبراء المتعدّد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي عن أعمال دورته الرابعة؛ وللملخصات التي أعدتها الأمانة بطلب من الدول الأعضاء عن العمل المنجز في كل اجتماع من اجتماعات الخبراء المتعدّدة السنوات في دوراتها الأربع منذ عام ٢٠٠٩؛ وللتقارير المرحلية التي أعدتها الأمانة عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرّا المتعلقة بالتجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية وتيسير النقل والتجارة، فضلاً عن بناء القدرات في مختلف الشعب، وزيادة تعزيز أوجه التآزر داخل الأمانة وفيما بين أركان عملها الثلاثة؛

٣- تؤكد أهمية تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة؛

٤- تشدّد على أن تواصل اجتماعات الخبراء المختلفة تيسير تقاسم مثير وبتّاء للخبرات وأفضل الممارسات وتيسير التواصل الشبكي بين الخبراء، تماشياً مع اتفاق أكرّا وولاية الدوحة واختصاصاتها التي حدّدها مجلس التجارة والتنمية، وذلك بهدف توسيع المعرفة الفنية وتقديم مداخلات قيّمة إلى اللجنة كي تنظر في الصلات بين التجارة والتنمية في المجالات الهامة المتعلقة بالسلع الأساسية والخدمات والنقل وتيسير التجارة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتكامل الإقليمي، والمنافسة، والقدرة التنافسية، وفقاً للفقرات ٢٠١ إلى ٢٠٦ من اتفاق أكرّا.

(١) كما اعتمدت في الجلسة العامة الختامية المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - افتتاح الدورة

١- أدلى الأمين العام للأونكتاد ببيان افتتاحي. وأدلى ببيانات كلٌّ من (أ) ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ (ب) ممثل كوت ديفوار باسم المجموعة الأفريقية؛ (ج) ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم المجموعة الآسيوية؛ (د) ممثل باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ (هـ) ممثل الاتحاد الأوروبي؛ (و) ممثل تركيا باسم ائتلاف مجموعة البلدان المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز) (اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا، وكندا، وأستراليا، والنرويج، ونيوزيلندا)؛ (ز) ممثل باراغواي باسم البلدان النامية غير الساحلية؛ (ح) ممثل هنغاريا باسم المجموعة دال. ثم أدلى ببيانات ممثلاً كلٌّ من نيبال والصين.

٢- وقال الأمين العام للأونكتاد إن الاتجاهات العالمية التي ظهرت مؤخراً تشير إلى استمرار تراجع النمو الاقتصادي والتجاري حتى نهاية عام ٢٠١٢؛ وإلى استمرار المشاكل المالية في منطقة اليورو، مع ما لذلك من آثار سلبية على النمو والعمالة؛ وهبوط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقال إن مناخ الأعمال التجارية تأثر بأزمة منطقة اليورو، وبالاضطرابات التي يشهدها الشرق الأوسط، وبترجع النمو في الصين في الفترة الأخيرة، وبالانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة. ومن باب الحذر من هشاشة وضع الاقتصاد العالمي، لا تدخل المؤسسات الدولية الكبرى في استثمارات على الرغم من امتلاكها لكميات كبيرة من السيولة النقدية. وأضاف أنه لا بدّ من إيجاد سبلٍ لتسخير فائض السيولة في استثمارات جديدة يمكنها حفز الانتعاش الاقتصادي.

٣- وتشمل الصعوبات الرئيسية التي تواجهها التجارة الدولية تراجعاً في تمويل التجارة، وزيادة في القيود التجارية، وزيادة تعقّد الأنظمة التجارية. وثمة تحديات أخرى تشمل تعثر جولة الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية، وكثرة الاتفاقات التجارية الإقليمية، وتزايد عدد الخلافات التجارية فيما بين الدول التجارية الرئيسية وتداعيات السياسات المتعلقة بتغيّر المناخ.

٤- وقال الأمين العام إن بإمكان الأونكتاد مساعدة البلدان النامية والمجتمع الدولي في تسخير التجارة الدولية لتحقيق نمو متواصل وتنمية شاملة بما يتماشى مع ولاية الدوحة. وسوف يشدّد الأونكتاد على مساهمة التجارة الدولية خلال الاستعراض الجاري للأهداف الإنمائية للألفية ولدى إعداد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع مراعاة الوثيقة غير الرسمية لمجموعة الـ ٧٧ والصين المؤرّخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ والتي تربط الاستعراض بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأونكتاد ومجموعة الـ ٧٧. وبإمكان الأونكتاد أن يزيد دعمه للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، في إطار أركان عمله

الثلاثة، وينبغي له أيضاً أن يتناول الاحتياجات التجارية والإمائية الخاصة للدول الصغيرة والضعيفة. ولا بدّ من تعزيز هذا العمل دعماً لأقل البلدان نمواً من خلال تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول المتمثلة في مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية وتيسير معايير تخرُّج نصف عدد أقل البلدان نمواً من هذه الفئة.

٥- وقالت عدّة وفود إن استمرار الأزمات الاقتصادية والغذائية وأزمات الطاقة وتغيُّر المناخ ما زال يتسبب بمشكلات اقتصادية ومشكلات اجتماعية حادة في معظم البلدان النامية ويزيد تأثرها بالأزمات ويضعف قدرتها على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وأعاقت الأزمات المتعدّدة سعي أقل البلدان نمواً إلى/في تحقيق معايير التخرُّج من هذه الفئة وهي معايير مذكورة في برنامج عمل اسطنبول. وتحدّث بعض الوفود عن الطبيعة المتغيّرة للتجارة العالمية مع تسارع الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والتوريد الخارجي للتجارة؛ وقالت وفودٌ أخرى إنه لا بدّ من إرادة والتزام سياسيين حقيقيين لتجاوز الجمود في جولة الدوحة. وفي هذا الصدد، يجب أن تتمخض الولاية في مجال التنمية عن حصيلة ما. وشكّل تيسير انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية جانباً هاماً بالفعل من جوانب الاندماج في التجارة العالمية.

٦- وقالت عدّة وفود إن التجارة لا تزال أداة هامةً للانتعاش والنمو والتنمية في المجال الاقتصادي. بيد أن استراتيجيات النمو الذي تقوده التجارة، فيما يتعلّق بأغلب البلدان النامية، خصوصاً أكثرها ضعفاً، ينبغي أن تُستكمل بسياسات أخرى لتعزيز القدرات الإنتاجية، والتنويع الاقتصادي، والتحوُّل الهيكلي. فعلى سبيل المثال، يكتسي بناء قدرات تكميلية في مجالات النقل والهيكل الأساسية وتيسير التجارة أهميةً خاصةً بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. ويشمل ذلك ممارساتٍ جمركيةً جديدةً وهيكل أساسية في مجال النقل تضمن حرية النقل العابر للسلع وتسريع حركتها والإفراج عنها وتخليصها وخفض تكاليف الصفقات. وينبغي اتّخاذ خطوات لتعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على النفاذ إلى السوق بما في ذلك تنفيذ أحكام الإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاء من نظام الحصص، وإزالة الحواجز غير التعريفية، وتعزيز الدعم التقني والمالي لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية والتنويع.

٧- وقال العديد من الوفود إن على الأونكتاد مواصلة عمله بالاستناد إلى أركانه الثلاثة، وتشجيع وتعزيز أوجه التآزر فيما بينها، خصوصاً من خلال تحسين ممرات النقل العابر وتشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية كالطرق والسكك الحديدية والموانئ، ودعم النقل الإقليمي. وينبغي له أيضاً أن يعمل على الربط بين التجارة والنمو الشامل والتنمية المستدامة، وعلى المجالات المتصلة بالتدابير غير التعريفية، والسياسات التجارية، والتجارة الإقليمية والمتعدّدة الأطراف، والخدمات، وتمويل التجارة، وخلق فرص العمل. وأضافت الوفود أن الأونكتاد يقدّم الدعم بهدف تحسين القدرات التجارية التكميلية، خصوصاً في مجالات النقل وتيسير التجارة والسلع الأساسية والتعاون بين بلدان الجنوب.

٨- وقال أحد الوفود إن الأونكتاد ساعد في تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في مجال التجارة والخدمات المتصلة بالتجارة، من خلال برنامج التدريب من أجل التجارة، على سبيل المثال. وكانت معالجة الأونكتاد المتكاملة لموضوعي التجارة والتنمية، والصلات بين التجارة والنظم المالية والنقدية، مفيدة للغاية أيضاً.

٩- وقال بعض الوفود إن على الأونكتاد أن يزيد من تركيزه على الإدارة القائمة على النتائج، وأن يركّز على المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية ويمكنه أن يحقق فيها قيمة مضافة، وعليه أن يتجنّب أيّ ازدواجية في العمل مع المنظمات الأخرى. وينبغي أن يُستفاد من العمل التحليلي المستقل الذي ينجزه الأونكتاد في ركن بناء التوافق وركن المساعدة التقنية، اللذين ينبغي أن يكونا بدورهما مدفوعين بالطلب وأن يُنفذا بالتعاون الوثيق مع البلدان المستفيدة.

١٠- وقال بعض الوفود إن بإمكان الأونكتاد أن يُسهم إسهاماً مفيداً، بما في ذلك من خلال لجنة التجارة والتنمية، في استعراض الأهداف الإنمائية للألفية وصوغ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع مراعاة الإعداد للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأونكتاد في عام ٢٠١٤. وشدّدت عدّة وفود على أهمية عمل لجنة التجارة والتنمية. وأعربت في هذا الصدد عن قلقها إزاء عدم وجود بنود موضوعية في جدول أعمال الدورة الحالية، رغم الزخم المكتسب من ولاية الدوحة، التي تنطلق من اتفاق أكرا. وقال بعض الوفود إن تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات والتقارير المحلية للأمانة يمكن أن تشكل مادة لحوار موضوعي بناءً حول قضايا التجارة والتنمية ذات الصلة. وقالت عدّة وفود أخرى إن الخبراء حضروا تلك الاجتماعات بصفاتهم الشخصية؛ وبالتالي فإن الاستنتاجات التي خرجت بها تلك الاجتماعات يجب أن تُفهم من هذا المنظور. وقال عدّد من الوفود إن اجتماعات الخبراء كانت بمثابة منتدى أتاح تبادلاً غنياً وبناءً لأفكار هامة في مجال التنمية وألقت الضوء على الأولويات التالية:

(أ) مواصلة العمل في مجال السلع الأساسية على الموارد الطبيعية من خلال منتدى إدارة الإنترنت، وبرنامج تبادل المعلومات عن الموارد الطبيعية، والمنتدى العالمي للسلع الأساسية؛

(ب) تطوير قطاعات الخدمات، خصوصاً خدمات الهياكل الأساسية، واعتماد مزيج ذكي من سياسات التحرير والتنظيم في قطاع الخدمات؛

(ج) تحسين ممرات النقل العابر وتعزيز الاستثمار في الهياكل الأساسية؛

(د) السعي إلى تحقيق نتائج مبكرة في إطار برنامج الدوحة الإنمائي في مجالات يمكن تحقيق تقدّم فيها، خصوصاً مجال تيسير التجارة، والمسائل التي تثير قلق البلدان النامية؛

(هـ) تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي، بوسائل منها التمويل التجاري؛

(و) دعم التوافق الدولي على أساس مبادئ المنافسة الحكيمة وقدرات الإنفاذ الفعلية للوكالات.

١١- وشدّدت مجموعتان إقليميتان ودولة عضو على الأهمية المتزايدة للنقل والهيكل الأساسية وتيسير التجارة واللوجستيات في إنجاح خطة الدوحة للتنمية وأهمية تحقيق نتيجة مبكرة في المجالات التي يمكن تحقيق تقدم فيها، لا سيما تيسير التجارة، وفي القضايا التي تثير قلق البلدان النامية والجارى التفاوض بشأنها في الدورة الاستثنائية للجنة المعنية بالتجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية. وبينت الأبحاث التجريبية أن هذا الاتفاق سيكون مفيداً لجميع الأطراف؛ وستستفيد البلدان النامية، خصوصاً البلدان غير الساحلية، استفادة قصوى من موازنة ممارستها. وقد جنت البلدان النامية التي بسّطت إجراءاتها التجارية فوائد متعددة تراوحت بين زيادة في الحجم الإجمالي للتدفقات التجارية وفي حجم الإيرادات المجمعة وبين الوفورات المحققة من تحسين فعالية إدارتها الجمركية عموماً. وبعبارة أخرى، أدت تدابير تيسير التجارة إلى تعزيز العملية التجارية فوفرت الوقت والتكاليف على المنتجين والتجار، كما يسرت مشاركة المؤسسات التجارية في التجارة الدولية وفي سلاسل القيمة العالمية.

١٢- وقال ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إن النقل والهيكل الأساسية وتيسير التجارة من المسائل التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان غير الساحلية. وأضاف أن المزايا المتوقعة من اعتماد ممارسات جمركية جديدة وخلق وتحسين الهياكل الأساسية للنقل تتمثل في حرية النقل العابر، وتسريع مرور البضائع والإفراج عنها ومخالصتها؛ مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تقليص تكاليف الصفقات. وتقليص زمن النقل، وتعزيز اليقين في التجارة العابرة للحدود، فضلاً عن المعاملة الخاصة والتفاضلية، وتقديم الدعم المالي، أمور من شأنها أن تيسر، في النتيجة، إدماج البلدان النامية - لا سيما البلدان غير الساحلية - في الاقتصاد العالمي.

١٣- وقال المتحدث نفسه إن التجارة لا تزال أداة هامة في الانتعاش والنمو والتنمية في المجال الاقتصادي. بيد أن استراتيجيات النمو الذي تقوده التجارة ينبغي أن تُستكمل بالنسبة للبلدان النامية بسياسات أخرى لتعزيز القدرات الإنتاجية، والتحول الهيكلي، والتنويع الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وإضافة القيمة، وتكوين الرساميل البشرية.

١٤- وقال أحد الوفود إن الدول الأعضاء استفادت من طائفة الأنشطة التي ينفذها الأونكتاد لبناء القدرات في مختلف الشُعَب؛ وقد ساعد برنامج التدريب من أجل التجارة، على وجه الخصوص، في تطوير وتعزيز الموارد البشرية والقدرات المؤسسية فيما يتعلق بالتجارة الدولية والخدمات المتصلة بالتجارة.

باء- تقارير اجتماعات الخبراء

١- تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية
(البند ٣(أ) '١' من جدول الأعمال)

١٥- قدم رئيس الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية، السيد سامويل غايي، تقريراً عن الدورة الرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، وتقريراً عن اجتماعات الخبراء الأربعة التي عقدها الوحدة منذ الأونكتاد الثاني عشر، والتي تُلقي الضوء على القضايا التالية:

(أ) أسهمت اختلالات العرض والطلب إسهاماً كبيراً في التطورات التي حصلت في السوق مؤخراً؛

(ب) تأثرت القرارات الاستثمارية للبلدان المستوردة والمصدرة على السواء بتقلب أسعار السلع وأمولتها؛

(ج) ثمة حاجة إلى المزيد من الشفافية والتنظيم للتغلب على تشوهات السوق؛

(د) لا بد من إجراءات دولية لضمان كبح التدابير التي تؤدي إلى أزمات غذائية - كالمضاربة المفرطة؛

(هـ) يمكن للتدابير السياساتية أن تساعد المنتجين الزراعيين من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في تعزيز قيمة منتجاتهم والاحتفاظ بهذه القيمة؛

(و) من المهم إقامة صلات لمساعدة تلك البلدان في تحقيق النمو وكذلك في الحد من الفقر؛

(ز) يسرّ تطوير المعايير على الصعيدين الوطني والعالمي نفاذ المنتجين الزراعيين من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية إلى السوق لضمان الاستدامة في الأجل الطويل؛

(ح) تكتسي إدارة المخاطر والأدوات المالية أهمية حاسمة؛

(ط) لا بد من معالجة اختلال توازن القوى بين المنتجين في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وبين الاقتصادات المضيفة، عندما يتعلق الأمر بالشركات عبر الوطنية؛

(ي) من المهم إدراك مستقبل توليفة الطاقة بالنسبة لاقتصادات البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، مع مراعاة التداخلات بين أسواق الطاقة والأسواق الزراعية وتغيّر المناخ؛

(ك) من المستصوب اتباع نهج متعدد الجهات المعنية في معالجة القضايا السياسية في مجال السلع الأساسية؛

(ل) دعا استعراض أجرته الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية والصندوق المشترك للسلع الأساسية الدول الأعضاء إلى زيادة الموارد اللازمة لتمويل المساعدة التقنية المخصصة للدول المعتمدة على السلع الأساسية في المجالات التي تحظى بتوافق عام.

١٦- وأحاطت اللجنة علماً بتقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية.

١٧- وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى ضرورة إذكاء وعي البلدان المعتمدة على السلع الأساسية بالتطورات في أسواق السلع الأساسية، وشجع الأونكتاد على مواصلة ما درج عليه من عقد اجتماعات متعددة الجهات المعنية.

١٨- وقال ممثل إحدى الدول الأعضاء إن السلع الأساسية عنصر حاسم الأهمية في السياسات الموجهة نحو التصدير في العديد من البلدان النامية غير الساحلية، ولاحظ الضعف النسبي لدى البلدان المعتمدة على السلع الأساسية في مواجهة السياسات المقيدة للتجارة.

١٩- وشددت ممثلة دولة عضو أخرى على أهمية ضمان السلم في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية لتمكينها من السير في طريق التنمية على غرار "النموذج الأنغولي". وحث الأونكتاد على وضع تدابير لضمان أن تتقاسم بعض البلدان والشركات عبر الوطنية الموارد الطبيعية على نحو أكثر إنصافاً مع البلدان النامية المضيفة.

٢٠- وقال رئيس الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية إن الأونكتاد دعا دوماً الجهات الفاعلة في قطاعات السلع الأساسية، لا سيما المستثمرون والحكومات، إلى الامتثال لمبادرات الشفافية الدولية، مثل عملية كمبرلي ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، في المفاوضات الخاصة بالعقود وفي تنفيذ المشاريع على الصعيد الوطني، وفي العلاقات الثنائية الخاصة بالممرات التجارية.

٢١- وقال إن الوحدة أطلقت نشاط شراكة بين جهات معنية متعددة في عام ٢٠٠٩ ويسمى المنتدى العالمي للسلع الأساسية. وتهدف هذه الشراكة إلى أن تكون محركاً للنمو والحد من الفقر بالنسبة للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية. بيد أن التمويل شكّل أحد الإعاقات التي واجهت المنتدى، لأنه لم يأت من الميزانية العادية للأونكتاد بل اعتمد على التمويل الخارجي من المانحين. وطلب إلى الدول الأعضاء استكشاف إمكانية تقديم مساهمات لعقد المنتدى المقبل الذي سيعقد في آذار/مارس ٢٠١٣؛ وقال إن الافتقار إلى التمويل سيؤوض الجهود الرامية إلى تعزيز النقاش حول مشاكل تنمية السلع الأساسية في منبر الجهات المعنية المتعددة.

٢- تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي
(البند ٣(أ) ٢٠٢٠ من جدول الأعمال)

٢٢- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي عن دورته الرابعة (TD/B/C.I/MEM.3/12) الذي قدمته الأمانة.

٢٣- وقالت الأمانة إن المنتدى العالمي للخدمات كان من بين إنجازات الأونكتاد في مجالات الخدمات والتنمية والتجارة في عام ٢٠١٢. وكان من بين النقاط الرئيسية التي رشحت عن الاجتماع أنه ينبغي تفصيل البارامترات التنظيمية على قياس سمات قطاعية محددة وحسب الظروف المحلية، وتعديلها بما يتلاءم مع هياكل السوق المتطورة، والتطورات التكنولوجية، ونماذج الأعمال التجارية الجديدة، والأولويات السياساتية. وينبغي التمييز بين النهج التنظيمي المتعلق بأنشطة الخدمات المالية الصغيرة الهامش والمنخفضة المخاطر لتمويل التجارة من جهة، وبين أنشطة الخدمات المالية الكبيرة الهامش والعالية المخاطر. وتشمل الاتجاهات الجديدة في مجال تنظيم الخدمات سُبلاً مبتكرة لضمان الجودة في التنظيم، من خلال هيئة منظمين إشرافية أو من خلال مبادرات تتضمن تقييمات مسبقة للأثر وتقييمات لاحقة لتنفيذ النظم. وقالت الأمانة إن بعض الشواغل فيما يتعلق بالحصول على التمويل تنبع من النظم المالية العالمية الجديدة، لأن من شأن هذه النظم أن تؤدي إلى زيادة تكاليف الائتمان وبالتالي إلى الحد من توفر الائتمانات.

٢٤- وبينت عدة وفود أن عمل الأونكتاد مفيد في دعم البلدان في تحقيق الحد الأقصى من المكاسب الإنمائية من الخدمات عبر تحليل الأطر التنظيمية للخدمات، وتبادل المعلومات حول مختلف نهج تنظيم الخدمات، ووضع السياسات الخاصة بها. وكان تبادل المعلومات عن التجارب الوطنية، والذي شجع عليه الأونكتاد، مفيداً في استخلاص الدروس عن مختلف نهج ربط تحرير التجارة بالإصلاحات التجارية.

٢٥- وقدم عدد من الوفود اقتراحات تتعلق بعمل الأونكتاد مستقبلاً في هذا المجال، كاقترح تعزيز الصلة بين أنشطة الأونكتاد في مجال بناء القدرات، وأبحاثه ومناقشاته الحكومية الدولية؛ وربط مناقشات ونتائج المنتدى العالمي للخدمات بالأبحاث الجارية وخدمات بناء القدرات؛ والتركيز على الميزة النسبية للأونكتاد في تحليل السياسات التجارية والإنمائية؛ وتجنب التداخل مع ولايات المنظمات الأخرى وأنشطتها الجارية؛ ومواصلة التحليل والدعم في مجال تنظيم الخدمات المالية.

٢٦- وذكر بعض الوفود بأن الخبراء شاركوا في اجتماع الخبراء بصفتهم الشخصية، وهو أمر ينبغي أخذه في الاعتبار لدى النظر في تقرير اجتماع الخبراء. وأعرب وفدان آخيران عن قلقهما إزاء محتوى تقرير اجتماع الخبراء، الذي يشير إلى أن المفاوضات المتعلقة بالخدمات يمكن

أن تتقدم من خلال نهج محدود الأطراف. سيؤدي مسار العمل هذا إلى التشكيك في مبدأ التعهد الوحيد وفي اعتماد النهج المتعدد الأطراف في وضع القواعد؛ ولذلك، لم تبد هذه الوفود أي دعم لهذه الاقتراحات. وقالت الأمانة إن هذه النقطة أدرجت في التقرير لتعكس الآراء التي عبّر عنها بعض الخبراء، وإنما أعطت تقييماً للنهج المحدود الأطراف في أحد تقاريرها.

٢٧- وقدمت الأمانة أيضاً موجزاً وتقييماً للقضايا الرئيسية التي أثّرت في الدورات الأربع الأخيرة لاجتماع الخبراء وتقييماً لها. وأسهمت هذه الاجتماعات في توسيع نطاق فهم الفرص والتحديات في البعد التنظيمي والمؤسسي لخدمات الهياكل الأساسية؛ وحسّنت معارف المنظمين فيما يتعلق بمنظور التجارة ومعارف المفاوضين التجاريين فيما يتعلق بأهداف الجهات التنظيمية؛ وأتاحت فرصاً لعقد شراكات بين الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى في مجال العمل هذا؛ وعززت فرص التعاون الثنائي أمام البلدان النامية لبناء قدراتها التنظيمية والمؤسسية؛ ويسّرت إنشاء شبكة من الخبراء تعمل على وضع القواعد التنظيمية، وبناء المؤسسات، وتيسير التجارة.

٣- تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي (البند ٣(أ)٣٠ من جدول الأعمال)

٢٨- قدم السيد جيمس مانزو (زمبابوي)، رئيس الدورة الرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي، ملخصاً عن الاجتماع وأعرب عن سروره لحضور مسؤولين كبار للاجتماع، لا سيما المتحدث الرئيسي، السيد خوسيه لويس سيلفا مارتينوت، وزير التجارة الخارجية والسياحة في بيرو.

٢٩- وأكد الخبراء دور تمويل التجارة في التعاون بين بلدان الجنوب سعياً إلى بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية وتعزيز الروابط فيما بين البلدان التي تختلف في الثروات والقدرات والتاريخ المؤسسي. ورغم أن تمويل التجارة عامل رئيسي أسهم في توسع التجارة، فإن الاتجاه الحالي ليس بالغ الإيجابية، ولم يلب حتى الآن إلا جزءاً من المتطلبات المتزايدة لتمويل التجارة في بلدان الجنوب. وقد عزی الخبراء هذا النقص في تمويل التجارة إلى ضعف الانتعاش العالمي وإلى خفض حجم القروض التي تقدمها المصارف في منطقة اليورو. وخلص التقييم العام الذي أجراه الخبراء إلى أن سعر تمويل التجارة بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية لا يعبر عن المخاطر الفعلية التي تواجهها الجهات المقرضة، لا سيما في ضوء انخفاض خطر التخلف عن السداد.

٣٠- وفيما يتعلق بأفريقيا، تفاقمت الأوضاع غير المؤاتية للاقتصاد الكلي العالمي بفعل التخلف الزمن للقطاع المالي، والقدرة المحدودة للمصارف على تنظيم صفقات تمويل التجارة والمشاريع، وضعف رسملة المصارف، ومحدودية الدعم المؤسسي الوطني المقدم لتمويل التجارة.

٣١- ورَكَز الاجتماع على الترتيبات المالية الإقليمية في تشجيع التجارة والتنمية وعلى تأثير مصارف التنمية في بلدان الجنوب. وبحث الخبراء في التحديات والصعوبات المتصلة بالترتيبات النقدية، ومزايا الصناديق الاحتياطية المشتركة، ومصارف التنمية الإقليمية، ومؤسسات المقاصة في تمويل التجارة، مع التركيز بوجه خاص على تجربة المبادرة المعروفة باسم ألبا (التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية) فضلاً عن مصرف التنمية لأمريكا اللاتينية. ومن المزايا الاستثنائية لهذا المصرف أن المشروطة وآثارها المدمرة أُسقطتا فعلياً من جدول الأعمال التمويلي.

٣٢- وهناك مجال آخر يحتاج إلى اهتمام عاجل، وهو سلاسل القيمة العالمية. ومزايا سلاسل القيمة في مجال الإنتاج شديدة التفاوت في بلدان الجنوب، لأن النمط السائد يتمثل في تخلص شركات كبيرة، تقع مقراتها في الاقتصادات المتقدمة، من مهام تجهيزية رخيصة تقيم من خلالها صلات في بلدان الجنوب. ويمكن ملاحظة العلاقة بين مزايا سلاسل القيمة والاستثمار الأجنبي المباشر، لأن هذا الاستثمار من المتغيرات التابعة لعمليات الإنتاج الناجحة. ولكي تكون استفادة البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر متناسبة مع قدره، لا ينبغي أن ينحصر الهدف في جذب هذه الاستثمارات، وإنما ينبغي وضع مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في الإطار الإنمائي الأوسع.

٣٣- وكان الحديث الذي جرى مؤخراً عن الفصل بين النمو والآثار البيئية مضللاً. فالبلدان النامية لا تزال عُرضة للصدمات الخارجية، وهي صدمات يأتي الكثير منها من البلدان المتقدمة. ويتناول تقرير مقبل للأونكتاد تعدد وحدة الأونكتاد للتعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية، المسائل الأوسع نطاقاً والمتعلقة بصعود بلدان الجنوب وتقييم بروز أقطاب نمو جديدة.

٤- تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل وتيسير التجارة (البند ٣(أ)٤، من جدول الأعمال)

٣٤- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل وتيسير التجارة عن دورته الرابعة (TD/B/C.I/MEM.1/12) الذي قدّمته نائبة الرئيس - المقرّر السيدة مورينو (باراغواي). ويتضمّن التقرير القضايا الرئيسية التي نوقشت خلال الاجتماع، بما في ذلك التجارة والنقل المستدام؛ وفعالية النقل؛ وأتمتة الجمارك وأمن التجارة؛ وتيسير التجارة؛ وسُبل المضي قدماً.

٣٥- وأثنت نائبة الرئيس - المقرّر على عمل مختلف اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات بشأن النقل وتيسير التجارة، لا سيما فيما يتعلق بالبلدان غير الساحلية.

٣٦- وطلب المشاركون إلى الأونكتاد مواصلة تعاونه مع الهيئات الإقليمية واللجان الإقليمية من أجل دعم الاتفاقات والاتفاقيات التجارية الإقليمية والمبادرات الإقليمية المتعلقة بالنقل وممرات النقل العابر وتيسير التجارة.

- ٣٧- وشدد ممثل منظمة غير حكومية على أهمية التشاور والتعاون مع مؤسسات الأعمال التجارية والمؤسسات الصناعية. وقال، علاوة على ذلك، إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً نشطاً في المفاوضات وفي وضع نظام لحساب الانبعاثات.
- ٣٨- وأحاطت اللجنة علماً بالعرض الذي قدّمته الأمانة والذي يلخص ولاية اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل وتيسير التجارة عن دورات سنواته الأربع.
- ٣٩- وعرضت الأمانة النتائج الرئيسية لأنشطة البحث والأنشطة التقنية التي اضطلع بها الأونكتاد على ضوء نتائج الاجتماعات الأربعة وقدّمت بعض الإحصاءات عن عدد المشاركين في حلقات النقاش وأعضاء أفرقة النقاش بحسب مجموعات البلدان، والمؤسسات، والمناطق.

٥- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

(البند ٣ (ب) من جدول الأعمال)

- ٤٠- أحاطت اللجنة علماً بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة عن دورته الحادية عشرة (TD/B/C.I/CLP/12) وعن دورته الثانية عشرة (TD/B/C.I/CLP/18) اللذين قدّمتهما الأمانة.
- ٤١- وجهت الأمانة العناية إلى قرار الجمعية العامة ٦٣/٣٥ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والمتعلق بالممارسات التجارية التقييدية، والذي أنشئ بموجبه فريق الخبراء الحكومي الدولي كهيئة دائمة لتنفيذ الولاية المتفق عليها في مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، والمعروفة باسم مجموعة المبادئ ولتقديم تقارير في هذا الشأن. وبيّنت الأمانة القضايا والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي رشحت عن الدورات الأربع السابقة للفريق الحكومي الدولي. وركّز الأونكتاد عمله فيما يتعلق بسياسات المنافسة على القضايا التالية:

- (أ) مداولات حكومية دولية خلال اجتماعات الفريق الحكومي الدولي حول العلاقة بين سياسات المنافسة والتنمية؛
- (ب) فعالية وكالات المنافسة؛
- (ج) بناء القدرات بما في ذلك إجراء استعراضات نظراء طوعية لسياسات المنافسة في بلدان أو مجموعات إقليمية مختلفة؛
- (د) التعاون الدولي.

- ٤٢- وتعزّزت البحوث السياساتية للأونكتاد من خلال إنشاء مجموعات للبحوث السياساتية ومن خلال التعاون مع المنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وتقوم

هذه المجموعات حالياً بتنفيذ مشروع حول الحياد التنافسي، ومشروع آخر حول وضع دليل يتعلّق بالإطار المؤسسي لوكالات المنافسة القائمة.

٤٣ - وُتستمدُّ الولايات الخاصة بعمل الأونكتاد على سياسات المنافسة وحماية المستهلك من مجموعة المبادئ، التي استُعرضت وجرى توسيعها خلال مؤتمرات الاستعراض المتتالية التي عقدها الأمم المتحدة خلال الثلاثين سنة الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، أمرت مؤتمرات الأونكتاد الوزارية أيضاً بتقوية عمل الأونكتاد على سياسات المنافسة.

٤٤ - وقُدِّمت الأمانة تقريراً عن عمل اجتماع الخبراء المخصص المعني بحماية المستهلك، الذي يُعدُّ مقترح مشروع لتتقيح مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك. وفي هذا السياق، أفادت الأمانة عن وجود تعاونٍ مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ القانون، في تتقيح هذه المبادئ التوجيهية.

٤٥ - وأعرب بعض الوفود عن تقديره وارتياحه لعمل الأونكتاد في هذا المجال، وهو عمل يساعد البلدان النامية في وضع نظم سوقية منصفة وحرّة. وردّاً على طلب أحد المندوبين التوزيع المبكر لتقارير دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي، قالت الأمانة إن هذه التقارير تُتاح بسرعة ولكن لا يمكن للجنة مناقشتها قبل دورتها السنوية، التي تُعقد عادةً بعد اجتماع الفريق الحكومي الدولي.

٤٦ - وأثار المشاركون أسئلة حول دور سياسة المنافسة في الأزمات الاقتصادية، وحول مدى اهتمام مقرري السياسات بهذه السياسة، وما إذا كان هناك تناقضٌ بين مفهوم الدولة الإنمائية النشطة الساعية إلى تحقيق الحوكمة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ومبادئ الحياد التنافسي وعدم التمييز، وحول تعاون الأمانة مع المؤسسات الإقليمية تعزيزاً للمواءمة.

٤٧ - وميّزت الأمانة في ردّها على هذه الأسئلة بين دور الدولة في ضمان أن تراعي الأسواق الفقراء وضمان تلبية الاحتياجات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، تستطيع الدولة أن تؤدي دوراً إيجابياً في تقديم الخدمات حيثما تفتشل الأسواق في ذلك، وتستطيع تنظيم بعض الأنشطة الاقتصادية التي تتسم باحتكارات طبيعية. بيد أنه ينبغي أن تخضع مؤسسات الدولة التي انخرطت في أنشطة تجارية لنفس القواعد التي تخضع لها المؤسسات الخاصة وأن تُحاسب على فعاليتها وعلى استخدامها للموارد الإنمائية الشحيحة. ومن الأهمية بمكان تطبيق القواعد التنظيمية على نحو سليم. وقد قُدِّمت النصائح السياسية إلى البلدان والمؤسسات المهتمة في جميع المناطق الإقليمية، بوسائل منها استعراض النظراء. وألقى عمل الأونكتاد على موضوع المنافسة الضوء على أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة فيما يتعلّق بمناقشة السياسات، ووضع المعايير، واعتماد التشريعات، واستعراضات النظراء، ومتابعة المساعدة التقنية في أحد المجالات الهامة الذي لم تُقبل فيه القواعد "القاسية" التي وضعتها منظمة التجارة العالمية.

جيم - تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة (البند ٤ من جدول الأعمال)

١ - التقرير المرحلي المتعلق بتنفيذ أحكام اتفاق أكرأ الخاصة بالمسائل التجارية والإئتمانية الرئيسية

٤٨ - تناولت الأمانة في تقريرها تنفيذ أحكام اتفاق أكرأ المتصلة بالمسائل التجارية والإئتمانية الرئيسية استناداً إلى الوثيقتين TD/B/C.I/23 و UNCTAD/DITC/2012/5. وقالت إن الهدف الرئيسي لعمل الأمانة في إطار الأركان الثلاثة وفي سياق تعزيز أوجه التآزر فيما بينها، يتمثل، في مساعدة البلدان النامية، على وجه الخصوص، في استخدام التجارة الدولية كأداة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة والاندماج المنصف في الاقتصاد العالمي، وبالتالي تعزيز الازدهار للجميع من خلال التجارة. ويتمثل جوهر العمل في تعزيز المعارف المتعلقة بالخيارات والاستراتيجيات السياسية من خلال تجميع البيانات، وتأسيس أدوات إعلامية لاستخراج البيانات، وإجراء تحليلات تؤدي إلى تعزيز معارف وخبرة صنّاع السياسات ذوي النفوذ. وقد تأتت معظم النواتج التي حققها الأونكتاد من خلال التعاون مع منظمات أخرى بهدف تحقيق نتائج وفوائد قصوى للبلدان النامية.

٤٩ - وقدمت الأمانة أربعة أمثلة عن أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة. ويتعلق المثل الأول بالعمل على التدابير غير التعريفية، وهو يشمل اجتماعاً لفريق الخبراء وفريق شخصيات بارزة يُعنيان بموضوع التدابير غير التعريفية وتصبُّ توصياتهما في عمل الأمانة على تحديد وتصنيف تلك التدابير، يليهما تجميع البيانات وتقييم التدابير غير التعريفية، ونشرها من خلال المساعدة التقنية. ويتركز هذا العمل حالياً على مبادرة مشتركة بين الوكالات بشأن الشفافية في مجال التجارة.

٥٠ - ويتعلق المثل الثاني بوضع وتعزيز سياسة المنافسة من خلال آلية استعراض النظراء الطوعي. وبدأ هذا المسعى بدعم وكالة منافسة حديثة النشأة في وضع قانون منافسة جديد ومساعدتها على أساس متواصل في بناء القدرات المؤسسية والبشرية من أجل إنفاذ فعال يرمي إلى كبح الممارسات المانعة للمنافسة. وعندما تكتسب هذه الوكالة خبرات في مجالها، سيقوم الأونكتاد، إذا طُلب منه ذلك، بإجراء استعراض نظراء لسياسات المنافسة خلال الدورة السنوية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، بغية تقييم نقاط قوتها وضعفها. وكما جرت العادة، تبني وكالة المنافسة والحكومة المعنية التوصيات الصادرة عن استعراضات النظراء وتقوم بتنفيذها، ويوفّر الأونكتاد الدعم في مجال المتابعة من خلال وضع وتنفيذ برامج للمساعدة التقنية. ويجري حالياً تحديد مواعيد استعراضات النظراء المتعلقة بأوكرانيا وباكستان وسيشيل ونيكاراغوا.

٥١- ويتعلّق المثل الثالث بمسألتي التجارة في الخدمات والتنمية اللتين نوقشتا في اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات والأحادية السنة فضلاً عن دورات لجنة التجارة والتنمية. وقد أُدرجت المقترحات السياسية التي قُدمت في سياق ركن بناء التوافق في الورقات التحليلية والتقنية، مثل استعراضات سياسات الخدمات الرامية إلى مساعدة البلدان على وضع سياسات الخدمات الخاصة بها. وانعكست نتائج التحليلات والمناقشات السياسية في حلقات العمل التدريبية والحلقات الدراسية والمفاوضات المتعلقة بالخدمات، بما في ذلك مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ويستفاد من الدروس المستخلصة في إطار ركن المساعدة التقنية في عمل الركنين الآخرين.

٥٢- ويتعلّق المثل الرابع بمبادرة التجارة البيولوجية الرامية إلى تعزيز قدرات البلدان على إنتاج وبيع سلع وخدمات ذات قيمة مضافة مستمدة من موارد التنوع البيولوجي على نحو مستدام. ويتعلّق الأمر هنا بمشروع رائد مشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أتشي سيلاتان، إندونيسيا، للقيام - من خلال اتباع المبادئ التوجيهية المنهجية التي وضعها الأونكتاد - بتقييم وتطوير سلاسل قيمة تتركز على إنتاج وبيع جوزة الطيب.

٥٣- وأعرب أحد المندوبين عن تقديره للعرض الذي قدّمته الأمانة وللعمل المنجز في أتشي سيلاتان، الذي رأى أنه حقق نجاحاً في دعم المجتمعات المحلية وأنه ينبغي توسيع نطاقه ليشمل أقاليم أخرى من إندونيسيا.

٢- التقرير المرحلي عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتعلقة بالسلع الأساسية

٥٤- عرض رئيس الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية، السيد غايي، موجزاً لأهم ما ورد في التقرير التوليقي عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتعلقة بالسلع الأساسية: ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ (TD/B/C.I/24).

٥٥- وبموجب الإصلاح الإداري للأونكتاد (اتفاق أكرا، الفقرة ١٨٣)، تمّ تحويل فرع السلع الأساسية إلى الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية، التي باتت ميزانيتها تؤخذ من الميزانية العادية وهي تتبع مباشرة للأمين العام للأونكتاد.

٥٦- ويبيّن السيد غايي عمل الوحدة مع الإشارة إلى ولايات الأونكتاد المتعلقة بالسلع الأساسية والتي تشمل ما يلي:

(أ) الولاية الشاملة في إطار برنامج العمل بشأن السلع الأساسية الذي نصّ عليه اتفاق أكرا لا سيما الفقرات ٧٧-٧٩، و٨٣ و٩١-٩٣، و٩٨ و٩٣؛

(ب) ولايات أخرى واردة في قرار الجمعية العامة ١٩٠/٦٦ تتعلق بالسلع الأساسية، وبرنامج العمل المتعلّق بأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٧- واضطلعت الوحدة بعملها في إطار أركان عمل الأونكتاد الثلاثة: البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني.

٥٨- ويمثل الركن الأول، البحث والتحليل، صلب برنامج العمل المتعلق بالسلع الأساسية؛ وقد أُجريت بحوث وتحليلات لسلع أساسية من المنتجات الغذائية الزراعية والنفط والمعادن والفلزات. وركزت هذه البحوث والتحليلات على اتجاهات الأسعار وتطورات السوق حالياً، ونُظمت المعلومات المتعلقة بالسوق، وتمويل السلع الأساسية (نظم إيصالات الإيداع) وبورصات السلع الأساسية، ومجالات أخرى كاستعراض سياسات السلع الأساسية، والتدابير غير التعريفية والإدارة المستدامة للموارد.

٥٩- وتمثل الناتج الرئيسي للبحث والتحليل في عقد أربعة اجتماعات خبراء متعددة السنوات تتعلق بالسلع الأساسية والتنمية، ضمت ٤٩٠ مشاركاً من أكثر من ٦٠ بلداً وشارك فيها ١١ خبيراً من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وستة خبراء من أقل البلدان نمواً مؤل الأونكتاد مشاركتهم. وأعدّ خلال هذه الاجتماعات حوالي ١٧ وثيقة بحث و٥٨ ورقة تحليلية.

٦٠- كما صدرت ثلاثة منشورات رئيسية (كان تقرير تنمية السلع الأساسية الذي أعده الأونكتاد النشرة الرئيسية بينها)، وأربع دراسات مخصصة (منها، على سبيل المثال، دراسة عن احتمال إنشاء صناديق احتياطيات غذائية لحالات الطوارئ)، وورقتان للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأربع مساهمات لتقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، و٢٠٣ دراسات تحليلية وعروض في إطار برنامج السلع الزراعية لجميع بلدان مجموعة أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ الذي يموله الاتحاد الأوروبي، وأربعة منشورات أخرى تتعلق بإشكالية السلع الأساسية.

٦١- ويمكن إيجاد أمثلة عن الأنشطة المتعلقة بركن العمل الثاني - بناء توافق الآراء والشراكات، اللذان يكتسيان أهمية حاسمة في معالجة إشكالية السلع - في اجتماعات الخبراء الحكومية الدولية المتعددة السنوات؛ وفي المنتدى العالمي للسلع الأساسية؛ وفي المؤتمر الأفريقي للنفط والغاز والمعادن. وثمة أمثلة أخرى تتعلق بالتعاون مع هيئات دولية معنية بالسلع الأساسية كالمنظمة الدولية للكاكو، وإسهامات مجموعة البلدان الصناعية الـ ٢٠ في المبادرات الخاصة بالسلع الأساسية في مجال نظم المعلومات عن الأسواق وتطوير الشراكات مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة.

٦٢- وكان المنتدى العالمي للسلع الأساسية، الذي تأسس عام ٢٠١٠، من الأنشطة الرئيسية التي نُظمت للبحث عن حلول للمشاكل الدائمة المتعلقة بالسلع الأساسية والتجارة والتنمية. وعُقدت الدورة الثالثة من هذا المنتدى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وشارك في مناقشتها ٢٠٠ شخص، وقُدّم خلالها ١٨٢ عرضاً وورقة موضوعية.

٦٣- وفي إطار الركن الثالث، عزّزت أنشطة التعاون التقني بناء القدرات في مجالات رئيسية من مجالات السلع الأساسية في الكثير من البلدان المعتمدة على السلع الأساسية وشملت هذه الأنشطة المجالات الرئيسية التالية: خدمات المعلومات المتعلقة بالأسواق (مثل InfoComm وInfoShare وInfoShare)، وتمويل سلاسل الإمدادات، وبورصات السلع الأساسية، ومعايير الأغذية الزراعية (بوابة استحقاق الاستدامة)، وبرنامج تبادل المعلومات عن الموارد الطبيعية (في أفريقيا) والصندوق الاستثماري لركاز الحديد.

٦٤- وموّل الاتحاد الأوروبي (بمبلغ ٤٥ مليون يورو) برنامج السلع الزراعية لجميع بلدان مجموعة أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ، وهو برنامج التعاون التقني الذي تلقى المساعدة من خمس هيئات دولية (الصندوق المشترك للسلع الأساسية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومركز التجارة الدولية، والأونكتاد، والبنك الدولي)، وقد شمل ثلاث مناطق إقليمية (أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ). ونقّذ الأونكتاد بمخصصات من الميزانية بلغت ٣,٤ مليون يورو (أي ٧,٥ في المائة من مجموع الميزانية البرنامجية)، أربعة مكونات فرعية تشغيلية.

٦٥- وتمثّلت الإنجازات الرئيسية للبرنامج في تنظيم ١٢ حلقة عمل إقليمية عن بناء القدرات، وخمس حلقات عمل وطنية عن بناء القدرات، وفي إنجاز أربع ٤ دراسات تحليلية وتقديم ١٩٩ عرضاً وورقة موضوعية. وعلاوة على ذلك، نجح البرنامج في تنفيذ بوابة استحقاق الاستدامة في أربع مناطق إقليمية؛

٦٦- وما زالت السلع الأساسية والمنتجات الغذائية الزراعية هامة لأكثر من ١٠٠ بلد من البلدان المعتمدة على السلع الأساسية والملياري فلاح ريفي فقير. وتشهد هذه الأرقام على أهمية عمل الأونكتاد في مجال السلع الأساسية، وهو عمل أكدته مجدداً ولاية الدوحة في الفقرة ١٧ وما زال يستند إلى اتفاق أكرا. ومن الضروري للبلدان الأعضاء أن تواصل تقديم الدعم والمساعدة للأونكتاد في عمله المتعلق بالسلع الأساسية كي يتمكن من تنفيذ الأحكام الإضافية في ولاية الدوحة المتعلقة بالسلع الأساسية.

٦٧- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير التوليقي وبالعرض.

٦٨- وأشاد الرئيس بالوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية على ما قامت به من عمل لتنفيذ ولاية الأونكتاد التي حددها اتفاق أكرا فيما يتعلق بالسلع الأساسية.

٦٩- وشكر رئيس الوحدة ممثلي الاتحاد الأوروبي وسويسرا وفرنسا والصين على ما قدّموه من موارد خارجة عن الميزانية بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢، مما أتاح عقد المنتدى العالمي للسلع الأساسية سنوياً. وأعرب رئيس الوحدة عن أمله في أن تواصل البلدان الأعضاء في الأونكتاد تقديم الدعم في المستقبل، وشكر الدول الأعضاء في الأونكتاد التي وفّرت المرافق

وأشكالاً أخرى من المساعدة إلى الوحدة، خصوصاً في تنفيذ مشروع برنامج السلع الزراعية لجميع بلدان مجموعة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

٣- التقرير المرحلي عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتعلقة بـ (أ) النقل وتيسير التجارة

٧٠- قدّمت الأمانة لمحةً عامةً عن العمل الذي اضطلعت به في مجال النقل وتيسير التجارة منذ الدورة الثالثة للجنة (TD/B/C.I/25) وأكدت أنها بذلت لإنجاز عملها جهوداً كبيرة استندت فيها إلى الروابط القائمة وأوجه التكامل بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة. وفي هذا الصدد، قدّمت الأمانة أمثلةً عن كيفية استناد العمل في مجالات النقل وتيسير التجارة والأطر القانونية والتنظيمية إلى أوجه التآزر القائمة وشجّعت على تلاقح المعارف.

٧١- وبالاستناد إلى ولايتها (الفقرات ١٠٧، ١٦٤-١٦٦ و ١٧٨ من اتفاق أكرا)، تمكنت من تغطية طائفة واسعة من القضايا تمحورت حول ثلاثة اعتبارات رئيسية هي:

(أ) قدرة البلدان على توفير خدمات لوجيستية في مجالي النقل والتجارة دعماً للتجارة؛

(ب) قدرتها على الوصول الفعلي إلى هذه الخدمات وعلى تيسير التجارة للاندماج بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي؛

(ج) العوامل الخارجية التي يولدها نقل البضائع والتحديات ذات الصلة، خصوصاً العوامل الخارجية المتصلة بالبيئة وتغيّر المناخ.

٧٢- وجرى نشر نتائج الأعمال المضطلع بها والأفكار المتبصرة المستقاة منها على نطاق واسع، من خلال الوسائل التالية على وجه الخصوص:

(أ) استعراض النقل البحري ٢٠١٢؛

(ب) النشرات غير المتكررة المتعلقة بقضايا الساعة؛

(ج) أربعة أعداد من نشرة النقل الفصلية؛

(د) خدمات استشارية وتدريبية مصممة وفق الاحتياجات ومقدّمة بناءً على الطلب؛

(هـ) برامج مساعدة تقنية يموّلها المانحون؛

(و) النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا)؛

(ز) اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات واجتماعات الخبراء المخصصة ونشاط خاص عن نقل البضائع المستدام خلال الأونكتاد الثالث عشر؛

(ح) التعاون مع شركاء آخرين في الأمم المتحدة.

٧٣- وقالت الأمانة، ردّاً على أحد الاستفسارات، إن عملها في مجال تعوُّر المناخ والنقل يتناول التخفيف والتكثيف، ومع ذلك فإن قدرأ أكبر من الاهتمام يُولى لمسألة آثار تعوُّر المناخ على الهياكل الأساسية للنقل البحري، لا سيما الموانئ واحتياجات التكثيف ذات الصلة، خصوصاً في الدول الجزرية الصغيرة النامية. أما عن كيفية ارتباط عمل الأونكتاد في مجال تيسير التجارة بعمل منظمة التجارة العالمية في نفس المجال، فإن عمل الأونكتاد يرمي إلى تشجيع تيسير التجارة، بما في ذلك في سياق منظمة التجارة العالمية، وفقاً للولاية الواردة في المرفق دال من "حزمة تموز/يوليه ٢٠٠٤" (برنامج عمل الدوحة: القرارات التي اتخذها المجلس العام في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (WT/L/579)) والمشاريع ذات الصلة الخارجة عن الميزانية، والنظام الآلي للبيانات الجمركية أسيكودا.

٧٤- وقال ممثل عن الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن إن الاتحاد مستعد لزيادة التعاون مع الأونكتاد بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

٤- التقرير المرحلي عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرأ المتعلقة بـ (ب) بناء القدرات في مختلف الشعب

٧٥- قدمت الأمانة التقرير المرحلي عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرأ المتعلقة ببناء القدرات في مختلف الشعب (TD/B/C.I/26) وشكرت المانحين والوكالات الداعمة على ما قدموه من دعم لأنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية.

٧٦- وعزز قسم تنمية الموارد البشرية/برنامج التدريب من أجل التجارة التعاون بين مختلف الشعب فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، وساهم في تحسين قدرات ومهارات الأفراد والمؤسسات فيما يتعلق بالتجارة الدولية، وشجع السياسات التجارية الشاملة الموجهة نحو التنمية. وأشار إلى أهمية تدريب الخبراء المحليين ليصبحوا مدرّبين بدورهم من أجل خلق عمليات مستدامة لتبادل المعارف.

٧٧- وتبادل المشاركون عدة قصص تبيّن الأثر الذي خلّفته أنشطة التدريب في إطار برنامج التدريب من أجل التجارة لإظهار النتائج الملموسة. فالحكومة الأنغولية، على سبيل المثال، تلقت المساعدة في وضع إطار وطني للتدريب وتنمية القدرات في إطار مشروع أنغولا للتدريب من أجل التجارة. ومر المشروع بثلاثة تقييمات موسعة خرج في كل منها بتقييم إيجابي. وفي مثال آخر، قدم الأونكتاد الدعم للعاملين في الموانئ في البلدان النامية الساعية إلى تحقيق إدارة كفاءة وتنافسية لموانئها. وقد تبادل مشغلو الموانئ المعارف والخبرات لتعزيز إدارة المواهب وتنمية الموارد البشرية في أوساط العاملين في الموانئ. ونُفذ برنامج التدريب في مجال الموانئ من خلال أربع شبكات لغوية (الإسبانية والإنكليزية والبرتغالية والفرنسية) في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وأقيمت شراكات مع الموانئ الأوروبية التي تقاسمت معارفها وخبراتها من خلال شبكات الأونكتاد للتدريب في مجال الموانئ.

٧٨- وقدمت الأمانة لمحة عامة عن الدورات التدريبية التي عقدها عام ٢٠١١ قسمُ بناء القدرات في مجال السياسات العامة حول القضايا الرئيسية في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك). وقدمت الدورات التدريبية التي عُقدت بموجب الفقرة ١٦٦ لصناع السياسات معارف عن الصلات بين التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا والتنمية، وكان الهدف منها تعزيز فهمهم للعلاقة بين هذه المجالات والعلاقة بينها وبين استراتيجيات التنمية في كل بلد. واعتمدت الأمانة نهجاً متعدد الشعب في وضع المناهج، واستندت إلى أبحاث الأونكتاد وتحليلاته السياساتية في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا. وعملت على تعزيز التعاون مع الخبراء المحليين على الصعيد الوطني، ومع اللجان الإقليمية. وتم منذ عام ٢٠٠١ تدريب أكثر من ٥٥٠ مسؤولاً وأكاديمياً معنياً بالسياسات التجارية، شكلوا شبكة في المناطق الإقليمية النامية الخمس. وأصبحت حكومات من المناطق الإقليمية النامية تدعم هذه الدورات التدريبية الآن وتوفر لها الخبراء الوطنيين واللوجستيات وغير ذلك من أشكال الدعم. وباتت الدورات المتعددة السنوات متاحة بشكل كامل الآن في عُمان (لغرب آسيا) وفي موريشيوس (لأفريقيا). وتُبذل جهود حالياً بحثاً عن أماكن أخرى لعقد دورات متعددة السنوات لكل من المنطقة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ والمنطقة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والكاريبي والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

دال - مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٧٩- أبلغ الرئيس الاجتماع بأن الدورة الخامسة للجنة ستتناول البنود الموضوعية التالية على النحو الذي قرره مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الخامسة والخمسين (المستأنفة) المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢:

(أ) أثر التجارة على العملة والحد من الفقر؛

(ب) الاتجاهات الرئيسية في النقل الدولي وآثارها على التنمية.

هاء - اختتام الاجتماع

٨٠- قال ممثلو ثلاث مجموعات إقليمية إنهم عملوا معاً بشكل بنّاء وفي جو من التعاون والسعي لبناء توافق الآراء - وهو أحد الأركان الهامة لعمل الأونكتاد - وذلك للتوصل إلى حصيلة ناجحة للاجتماع ولاحتمام الاجتماع على النحو المقرر. وأعرب أحدهم عن الأمل في أن يستمر هذا الالتزام البنّاء من أجل تعزيز الآلية الحكومية الدولية كي تراعي اللجان عمل اجتماعات الخبراء في مناقشاتها.

٨١- وتحدث مدير شعبة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية، السيد غيرمو فالليس، ومديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات السيدة آن ميرو، باسم الأمانة، فأعربا أيضاً عن ارتياحهما لحو بناء توافق الآراء الذي ساد خلال الاجتماع. وقالت السيدة ميرو إن الاجتماعات وفّرت تعليقات بناءة ويسرت التخطيط المستقبلي. وعملت الشعبتان معاً وبشكل وثيق في إعداد الدورات وسيتم تعزيز هذا التعاون في المستقبل لأنه كان مفيداً لجميع المشاركين والوفود وأعضاء الأمانة على السواء.

٨٢- وقال الرئيس، مختتماً الاجتماع، إن التقارير والنقاشات التي جرت خلال الدورة أثبتت قيمة اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات بوصفها مصدراً للمدخلات فيما يتعلق بعمل اللجنة. وعلى الأعضاء الآن استخدام تلك المدخلات استخداماً جيداً والاستناد إليها في تحديد الخيارات والاستراتيجيات لجنى فوائد التجارة بوصفها أداة من أدوات التنمية. وفي الأجل القصير، يجب أن تُطَبَّع هذه المناقشات التي تستمر أسبوعاً عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق باختصاصات الدورة المقبلة من اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات بغية تعزيز الإجراءات المطرّدة والفعالة في جميع مجالات التجارة المتصلة بالتنمية.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

٨٣- افتتح الدورة الرابعة للجنة التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، السيد كارلوس فيديل مارتين رودريغيس، نائب رئيس اللجنة في دورتها الثالثة.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٨٤- انتخبت اللجنة، في جلستها الافتتاحية المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الأشخاص التالية أسماؤهم لعضوية مكتبها:

الرئيس: السيد ألفردو سويسكوم (بنما)

نواب الرئيس: السيد ليوبولد اسماعيل سامبا (جمهورية أفريقيا الوسطى)

السيدة بلاتيمّا آثاكور (تايلند)

السيدة إيريكّا كوسزيغني (هنغاريا)

السيد خوان كارلوس سانشير (إكوادور)

السيدة كارين غلوسر (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيدة بريتي رحمن (بنغلاديش)

المقرر:

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٨٥ - أقرت اللجنة في جلستها العامة الافتتاحية جدول أعمالها المؤقت (TD/B/C.I/22). وفيما يلي جدول الأعمال:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - تقارير اجتماعات الخبراء:
 - (أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات:
 - '١' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية
 - '٢' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي
 - '٣' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي
 - '٤' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل وتيسير التجارة
 - (ب) تقارير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
- ٤ - تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة
- ٥ - مسائل أخرى
- ٦ - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

دال - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٨٦ - أذنت اللجنة للمقرر، في جلستها العامة الختامية، بأن يستكمل التقرير، تحت إشراف الرئيس، بعد اختتام الاجتماع.

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد وأعضاء اللجنة:

| | |
|--------------------------------|-----------------------------|
| سيشيل | الاتحاد الروسي |
| صربيا | إثيوبيا |
| الصين | الأرجنتين |
| العراق | إسبانيا |
| فرنسا | إكوادور |
| فتويلا (جمهورية - البوليفارية) | الإمارات العربية المتحدة |
| فنلندا | إندونيسيا |
| فييت نام | أنغولا |
| قبرص | إيران (جمهورية - الإسلامية) |
| قطر | آيرلندا |
| قيرغيزستان | إيطاليا |
| كازاخستان | باراغواي |
| كرواتيا | البرازيل |
| كوت ديفوار | بربادوس |
| الكويت | البرتغال |
| ليبيا | بلجيكا |
| ليتوانيا | بلغاريا |
| ليسوتو | بنغلاديش |
| المغرب | بنما |
| المكسيك | بولندا |
| ملديف | بيلاروس |
| المملكة العربية السعودية | تايلند |
| موريشيوس | تركيا |
| موزامبيق | توغو |
| ميانمار | الجزائر |
| النمسا | جمهورية أفريقيا الوسطى |
| نيبال | الجمهورية التشيكية |
| نيجيريا | الجمهورية الدومينيكية |
| هندوراس | جمهورية كوريا |
| هنغاريا | جمهورية الكونغو الديمقراطية |
| الولايات المتحدة الأمريكية | جنوب السودان |
| اليونان | السنغال |

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/INF.4.

- ٢- وحضر الدورة بصفة مراقب:
الكرسي الرسولي
- ٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في اللجنة:
مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
الاتحاد الأفريقي
الاتحاد الأوروبي
المنظمة الدولية للفرنكوفونية
مركز الجنوب
- ٤- وكانت وكالات الأمم المتحدة التالية ممثلة في اللجنة:
مركز التجارة الدولية
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- ٥- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في اللجنة:
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة التجارة العالمية
- ٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في اللجنة:
الجنة العامة
منظمة القرية السويسرية غير الحكومية
الجنة الخاصة
الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن